



مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي

مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة (الأنباء) أكد سيطر على مجلس الأمن قريبا جدا

منصور العتيبي: تأييد واسع لمشروع القرار الخليجي لحل الأزمة اليمنية والروس يربطون انسحاب الحوثيين بوقف «عاصفة الحزم»

اجرت اللقاء: بيان عاكوم

كشف مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي، عن عزم المجموعة العربية في الأمم المتحدة تقديم مشروع القرار المتعلق بالأزمة اليمنية على مجلس الأمن قريبا جدا، متحدثا عن تأييد كبير للمشروع من قبل الدول دائمة العضوية، لافتا إلى وجود مشاورات مع روسيا التي تريد ربط انسحاب الحوثيين وتسليم أسلحتهم بوقف «عاصفة الحزم»، مبينا أن هذا الأمر ما زال محل نقاش، وأكد العتيبي في لقاء خاص مع «الأنباء» خلال تواجده للمشاركة في مؤتمر المانحين للمساعدة النازحين السوريين، «أن مجلس الأمن كان بطيئا في ردة فعله تجاه التطورات التي حدثت في اليمن»، معتبرا أن «هذا ما أعطى بشكل غير مباشر الضوء الأخضر لجماعة الحوثي أن يتمددوا وسيطروا ويقوموا بإقصاء الحكومة الشرعية، ويضعوا المبادرة الخليجية في مهبط الريح». وعلى الصعيد السوري لفت العتيبي إلى «وجود تحضير لمبادرة سياسية واسعة تجاه حل الأزمة السورية سطرخ خلال الأشهر المقبلة عن طريق ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بدعم من أميركا وروسيا، بحيث يتم الضغط على الحكومة السورية، والجماعات المسلحة باستثناء الجماعات الإرهابية للجلوس على طاولة المفاوضات»، مشيرا إلى «أن الجميع أصبح مدركا أنه لا حل في سورية إلا الحل السياسي، كما أنه لا يمكن ترك سورية تدمر بهذا الشكل»، وفيما يلي تفاصيل

- في السماح لجماعات مثل تنظيم الدولة بالسيطرة والتمدد.
- على صعيد الأزمة السورية، هل من تحرك جديد من قبل الأمم المتحدة للدفع نحو الحل السياسي؟
- في الواقع مبادرة المبعوث الأممي ستيفان ديمستورا حول وقف إطلاق النار في حلب والتي كانت مبنية على استراتيجية البدء من منطقة سورية واجهت صعوبات كثيرة ولكن عدم تطبيقها لا يعني التوقف عندها، وكذلك الجانب الروسي يبذل جهودا ويعمل على عقد اجتماع ثان للمعارضة السورية وهذا أمر طيب، والأمم المتحدة بدورها والأمين العام للأمم المتحدة يدرك أنه لا بد من أن تكون هناك مبادرة سياسية واسعة تطلق بدعم من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، وهذا في الواقع ما يجري الحديث بشأنه حاليا حيث يوجد توجه وزخ كبير لحل سياسي من خلال مبادرة سياسية واسعة ستطرح عن طريق ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في الأشهر المقبلة من خلال الضغط على جميع الأطراف أي الحكومة والجماعات المسلحة باستثناء الجماعات الإرهابية للجلوس على طاولة المفاوضات، وتكون مدعومة من الدول الريفية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة وروسيا).
- فالجديد أصبح يدرك بأنه لا يمكن استمرار الوضع على ما هو عليه، وهناك إيمان كامل بأن الحل السياسي هو الحل الوحيد ولا يمكن ترك سورية تدمر بهذا الشكل.
- ماذا بشأن القضية الفلسطينية؟
- القضية الفلسطينية هي القضية المحورية وادامنا تقع في سلم أولوياتنا كمجموعة عربية في الأمم المتحدة ويوجد توجه لإعادة طرح مشروع القرار الفرنسي بخصوص القضية الفلسطينية الذي جرى الحديث بشأنه في ديسمبر الماضي دون أن يطرح على مجلس الأمن، حيث يجري الآن تشاور بشأن هذا المشروع بين أعضاء مجلس الأمن، ولا يزال يوجد بعض الخلافات بشأنه حيث إن المجموعة العربية تطالب بأن يكون هناك جدول زمني محدد لعملية انتهاء المفاوضات وإعلان الدولة لا بل تطالب بمواعيد قريبة، فمثلا نحن نريد المفاوضات لمدة عام، وإعلان الدولة عامين، في حين أن الفرنسيين يريدون عامين للمفاوضات وعامين آخرين لإعلان الدولة، كما أن يهودية إسرائيل لاتزال محل خلاف، أضف إلى ذلك أننا نريد أن يقدم المشروع ليس باسم فرنسا فقط، وإنما من قبل الاتحاد الأوروبي أي أن تشارك فيه فرنسا وبريطانيا والدول الأخرى.
- ونتمنى أن تقوم الولايات المتحدة بعدم استخدام حق النقض «فيتو» عند طرح المشروع خلال الأسابيع المقبلة وأن تبدي مرونة أكبر وتضغط على إسرائيل في حل الدولتين فهذا الموضوع يحتاج إلى دور أميركي أكبر مما نراه الآن.

الجوية، وإمكاننا القول انه لولا المساعدات الأميركية والعمليات الجوية في العراق لما تحققت هزيمة تنظيم الدولة «داعش» في مناطق كثيرة هناك.

هل المفاوضات النووية لعبت دورا في تحديد السياسة الأميركية في سورية والعراق؟

● لا أربط بين الإثنين ولكن الأميركيين يركزون الآن على المفاوضات النووية ونحن بدورنا لا نريد أن يكون هذا الاتفاق على حساب دول الخليج، وألا يتضمن أي ترتيبات أمنية.

كيف تقيمون إذا ما تم التوصل إليه من اتفاق إطارى بين الدول الست الكبرى والعراق؟

● أرى أن هذا الاتفاق سيمنحنا نقاشه في قمة كامب ديفيد التي دعا الرئيس الأميركي التي دعا الخليج إليها؟

● لا تعليق لدينا طالما لم نطلع على تفاصيل علاوة على أنه ليس اتفاقا نهائيا أو شاملا.

كيف ترى تنفيذ الكويت للقرارات المتعلقة بتجفيف منابع الإرهاب والانضمام للجماعات الإرهابية؟

● صدرت قرارات عدة لمحاربة الإرهاب، وفي الواقع هناك استراتيجية تم وضعها من قبل الأمم المتحدة لتجفيف منابع الإرهاب، وعدم إيواء الإرهابيين، وتجنيدهم، ونحن بدورنا أصدرنا تشريعات في المستوى الوطني لضمان عدم حصول جماعات إرهابية مدرجة على القائمة على أي تمويل من الكويت، كما أنه يوجد لدينا مراقبة على مسألة التحويلات المالية وهناك قانون يمنع الأمر، ونحن نستقبل من فترة لأخرى وفودا وممثلين للأمم المتحدة واللجان المتعلقة بالإرهاب بحيث يطمنون على سير الإجراءات والخطوات التي اتخذتها الكويت لتنفيذ القرارات، ونحن دولة عضو في الأمم المتحدة ملزمون بموجب مادتي 24 و 25 من الميثاق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

إلى أي مدى يقلقكم الوضع في العراق، وكيف ترون تعامل الحكومة العراقية مع «داعش» ومستقبل هذا البلد؟

● عدم الاستقرار في العراق وفي أي دولة مجاورة بشكل دائم مصدر قلق، فنحن نتمنى أن يستقر العراق، لأنه منذ سقوط النظام البائد وهو يواجه تحديات أمنية واقتصادية وسياسية كثيرة، وفي الواقع توجد مؤشرات إيجابية جدا في محاربة الجماعات الإرهابية بحيث يتم تحقيق تقدم كبير بمساعدة التحالف الدولي ونحن كدول خليجية ندعم الإجراءات التي تقوم بها الحكومة العراقية في مواجهة «داعش»، ولكن نتمنى أن تقوم الولايات المتحدة بعدم استخدام حق النقض «فيتو» عند طرح المشروع خلال الأسابيع المقبلة وأن تبدي مرونة أكبر وتضغط على إسرائيل في حل الدولتين فهذا الموضوع يحتاج إلى دور أميركي أكبر مما نراه الآن.

القرار، ولكن لم تنته المشاورات حيث انه يوجد بعض المطالبات، مثلا الجانب الروسي يريد إدراج عاصفة الحزم ضمن مشروع القرار أي انه إذا تحقق انسحاب الحوثيين وتسليم أسلحتهم يتم وقف العمل العسكري وحتى الآن نحن نتفاوض معهم بشأن هذا الأمر، وكذلك هناك نقاش حول حظر الأسلحة على الحوثيين فمشروع القرار يتضمن حظر أسلحة على جماعة الحوثي والقاعدة ولكن هناك من يريد حظر الأسلحة على جميع الأطراف وحتى الآن لا يزال هذا البند محل تشاور.

هل تتوقعون موافقة روسيا على مشروع القرار الخليجي؟

● أتوقع أنها لم تعارض القرار أي تحفظ عليه.

هل لديكم أي قلق من ردة الفعل الإيرانية جراء الضغط عليها من خلال «عاصفة الحزم» ومجلس الأمن؟

● إيران دولة إسلامية صديقة ومهمة في المنطقة، وتربطنا بها علاقات ممتازة، ولكن نحن دائما نطالب بالفرع العلوي من خلال «عاصفة الحزم» ومجلس الأمن؟

● إيران دولة إسلامية صديقة ومهمة في المنطقة، وتربطنا بها علاقات ممتازة، ولكن نحن دائما نطالب بالفرع العلوي من خلال «عاصفة الحزم» ومجلس الأمن؟

بعد التصعيد الأخير في التصريحات بين المسؤولين من إيران والمملكة العربية السعودية، فهل نحن على مشارف حرب بين دول الخليج وطهران؟

● لا يخفى على أحد وجود استياء من السياسة الإيرانية في المنطقة، والتصريحات التي صدرت من قبل المسؤولين تبين ذلك بوضوح، ولكن إن شاء الله لا تكون مقلبين على نزاع بيننا وإيران، فأنا متأكد أنه لا يزال يوجد إمكانية للتوصل إلى تفاهات، فهناك مناطق كثيرة مع إيران، وهي دولة لها مصالحها في المنطقة وفي الوقت نفسه نحن يهتما كإيرانيين إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة وهذا من مصلحة الجميع.

أعلن مساعد وزير الخارجية الإيرانية عن مبادرة لدى إيران لحل الأزمة في اليمن، هل اطلعتم عليها كدول مجلس تعاون؟

● لا، على الصعيد الكويتي لم يتم طرح أي مبادرة إيرانية، ولكن إذا كانت هناك مبادرة يمكن من خلالها إعادة الشرعية في اليمن، وسحب جماعة الحوثي، واستكمال المبادرة الخليجية وتنفيذها فنحن معها دون شك.

كيف تنظرون إلى السياسات الأميركية تجاه أزمات المنطقة سواء في اليمن أو العراق وسورية؟

● يجب أن نعلم أن الأولويات للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة تغييرت، فهي تعطي الآن الأولوية للإرهاب أي لمحاربة التنظيمات الإرهابية، إلى جانب المصالح الاقتصادية، وبالتالي مسألة إرسال جنود على الأرض مسألة غير واردة، فهم يساهمون في العمليات

للشعب السوري وهل سختلفت عن المؤتمرين السابقين؟

● لم يتم حتى الآن تقسيم سيتم اتخاذ إجراءات ضدهم وسيتم وضعهم على لائحة العقوبات إلا أنه لم يحصل شيء، وهذا ما أعطى الضوء الأخضر للحوثيين بشكل غير مباشر أن يتمددوا وسيطروا ويقوموا بإقصاء الحكومة الشرعية، ويضعوا المبادرة الخليجية في مهبط الريح، فهذه المشكلة الأساسية، ونحن كنا كمجلس تعاون خليجي المبادرين بالضغط على مجلس الأمن لاتخاذ القرار الأخير رقم 2201، والآن نحن في صدد التشاور حول مشروع قرار جديد بشأن الأزمة اليمنية.

حدثنا أكثر عن مشروع القرار الجديد وأبرز بنوده ومتى سيتم طرحه رسميا في مجلس الأمن؟

● هذا المشروع الجديد تم إعداده من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع الأردن (الدولة العربية العضو في مجلس الأمن)، وبالتنسيق مع بريطانيا وأميركا وفرنسا، ودخلنا في مشاورات بشأنه مع الجانب الروسي وكذلك الصين والدول العشر غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والعناصر الأساسية للمشروع هي:

أولا: أن يدين مجلس الأمن الإجراءات الأحادية التي قام بها الحوثيون.

ثانيا: أن يؤكد المجلس على دعمه للشرعية في اليمن، وهي شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي.

ثالثا: تطبيق عقوبات على نجل الرئيس اليمني أحمد علي صالح ورئيس جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي، وكذلك الطلب من الحوثيين بتنفيذ القرارات السابقة كالانسحاب من المراكز الحكومية التي سيطروا عليها، وتسليم أسلحتهم الثقيلة وبالطبع القرار تحت الفصل السابع وسيتم طرحه وتوزيعه رسميا خلال الأيام القليلة المقبلة.

قمت بمشاورات مع الدول الخمس دائمة العضوية فما مدى قبولها لمشروع القرار الخليجي وخصوصا روسيا؟

● هناك تأييد كبير لمشروع

للشعب السوري وهل سختلفت عن المؤتمرين السابقين؟

● لم يتم حتى الآن تقسيم سيتم اتخاذ إجراءات ضدهم وسيتم وضعهم على لائحة العقوبات إلا أنه لم يحصل شيء، وهذا ما أعطى الضوء الأخضر للحوثيين بشكل غير مباشر أن يتمددوا وسيطروا ويقوموا بإقصاء الحكومة الشرعية، ويضعوا المبادرة الخليجية في مهبط الريح، فهذه المشكلة الأساسية، ونحن كنا كمجلس تعاون خليجي المبادرين بالضغط على مجلس الأمن لاتخاذ القرار الأخير رقم 2201، والآن نحن في صدد التشاور حول مشروع قرار جديد بشأن الأزمة اليمنية.

حدثنا أكثر عن مشروع القرار الجديد وأبرز بنوده ومتى سيتم طرحه رسميا في مجلس الأمن؟

● هذا المشروع الجديد تم إعداده من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع الأردن (الدولة العربية العضو في مجلس الأمن)، وبالتنسيق مع بريطانيا وأميركا وفرنسا، ودخلنا في مشاورات بشأنه مع الجانب الروسي وكذلك الصين والدول العشر غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والعناصر الأساسية للمشروع هي:

أولا: أن يدين مجلس الأمن الإجراءات الأحادية التي قام بها الحوثيون.

ثانيا: أن يؤكد المجلس على دعمه للشرعية في اليمن، وهي شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي.

ثالثا: تطبيق عقوبات على نجل الرئيس اليمني أحمد علي صالح ورئيس جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي، وكذلك الطلب من الحوثيين بتنفيذ القرارات السابقة كالانسحاب من المراكز الحكومية التي سيطروا عليها، وتسليم أسلحتهم الثقيلة وبالطبع القرار تحت الفصل السابع وسيتم طرحه وتوزيعه رسميا خلال الأيام القليلة المقبلة.

قمت بمشاورات مع الدول الخمس دائمة العضوية فما مدى قبولها لمشروع القرار الخليجي وخصوصا روسيا؟

● هناك تأييد كبير لمشروع

للشعب السوري وهل سختلفت عن المؤتمرين السابقين؟

● لم يتم حتى الآن تقسيم سيتم اتخاذ إجراءات ضدهم وسيتم وضعهم على لائحة العقوبات إلا أنه لم يحصل شيء، وهذا ما أعطى الضوء الأخضر للحوثيين بشكل غير مباشر أن يتمددوا وسيطروا ويقوموا بإقصاء الحكومة الشرعية، ويضعوا المبادرة الخليجية في مهبط الريح، فهذه المشكلة الأساسية، ونحن كنا كمجلس تعاون خليجي المبادرين بالضغط على مجلس الأمن لاتخاذ القرار الأخير رقم 2201، والآن نحن في صدد التشاور حول مشروع قرار جديد بشأن الأزمة اليمنية.

حدثنا أكثر عن مشروع القرار الجديد وأبرز بنوده ومتى سيتم طرحه رسميا في مجلس الأمن؟

● هذا المشروع الجديد تم إعداده من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع الأردن (الدولة العربية العضو في مجلس الأمن)، وبالتنسيق مع بريطانيا وأميركا وفرنسا، ودخلنا في مشاورات بشأنه مع الجانب الروسي وكذلك الصين والدول العشر غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والعناصر الأساسية للمشروع هي:

أولا: أن يدين مجلس الأمن الإجراءات الأحادية التي قام بها الحوثيون.

ثانيا: أن يؤكد المجلس على دعمه للشرعية في اليمن، وهي شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي.

ثالثا: تطبيق عقوبات على نجل الرئيس اليمني أحمد علي صالح ورئيس جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي، وكذلك الطلب من الحوثيين بتنفيذ القرارات السابقة كالانسحاب من المراكز الحكومية التي سيطروا عليها، وتسليم أسلحتهم الثقيلة وبالطبع القرار تحت الفصل السابع وسيتم طرحه وتوزيعه رسميا خلال الأيام القليلة المقبلة.

قمت بمشاورات مع الدول الخمس دائمة العضوية فما مدى قبولها لمشروع القرار الخليجي وخصوصا روسيا؟

● هناك تأييد كبير لمشروع

للشعب السوري وهل سختلفت عن المؤتمرين السابقين؟

● لم يتم حتى الآن تقسيم سيتم اتخاذ إجراءات ضدهم وسيتم وضعهم على لائحة العقوبات إلا أنه لم يحصل شيء، وهذا ما أعطى الضوء الأخضر للحوثيين بشكل غير مباشر أن يتمددوا وسيطروا ويقوموا بإقصاء الحكومة الشرعية، ويضعوا المبادرة الخليجية في مهبط الريح، فهذه المشكلة الأساسية، ونحن كنا كمجلس تعاون خليجي المبادرين بالضغط على مجلس الأمن لاتخاذ القرار الأخير رقم 2201، والآن نحن في صدد التشاور حول مشروع قرار جديد بشأن الأزمة اليمنية.

حدثنا أكثر عن مشروع القرار الجديد وأبرز بنوده ومتى سيتم طرحه رسميا في مجلس الأمن؟

● هذا المشروع الجديد تم إعداده من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع الأردن (الدولة العربية العضو في مجلس الأمن)، وبالتنسيق مع بريطانيا وأميركا وفرنسا، ودخلنا في مشاورات بشأنه مع الجانب الروسي وكذلك الصين والدول العشر غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والعناصر الأساسية للمشروع هي:

أولا: أن يدين مجلس الأمن الإجراءات الأحادية التي قام بها الحوثيون.

ثانيا: أن يؤكد المجلس على دعمه للشرعية في اليمن، وهي شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي.

ثالثا: تطبيق عقوبات على نجل الرئيس اليمني أحمد علي صالح ورئيس جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي، وكذلك الطلب من الحوثيين بتنفيذ القرارات السابقة كالانسحاب من المراكز الحكومية التي سيطروا عليها، وتسليم أسلحتهم الثقيلة وبالطبع القرار تحت الفصل السابع وسيتم طرحه وتوزيعه رسميا خلال الأيام القليلة المقبلة.

قمت بمشاورات مع الدول الخمس دائمة العضوية فما مدى قبولها لمشروع القرار الخليجي وخصوصا روسيا؟

● هناك تأييد كبير لمشروع

للشعب السوري وهل سختلفت عن المؤتمرين السابقين؟

● لم يتم حتى الآن تقسيم سيتم اتخاذ إجراءات ضدهم وسيتم وضعهم على لائحة العقوبات إلا أنه لم يحصل شيء، وهذا ما أعطى الضوء الأخضر للحوثيين بشكل غير مباشر أن يتمددوا وسيطروا ويقوموا بإقصاء الحكومة الشرعية، ويضعوا المبادرة الخليجية في مهبط الريح، فهذه المشكلة الأساسية، ونحن كنا كمجلس تعاون خليجي المبادرين بالضغط على مجلس الأمن لاتخاذ القرار الأخير رقم 2201، والآن نحن في صدد التشاور حول مشروع قرار جديد بشأن الأزمة اليمنية.

حدثنا أكثر عن مشروع القرار الجديد وأبرز بنوده ومتى سيتم طرحه رسميا في مجلس الأمن؟

● هذا المشروع الجديد تم إعداده من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع الأردن (الدولة العربية العضو في مجلس الأمن)، وبالتنسيق مع بريطانيا وأميركا وفرنسا، ودخلنا في مشاورات بشأنه مع الجانب الروسي وكذلك الصين والدول العشر غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والعناصر الأساسية للمشروع هي:

أولا: أن يدين مجلس الأمن الإجراءات الأحادية التي قام بها الحوثيون.

ثانيا: أن يؤكد المجلس على دعمه للشرعية في اليمن، وهي شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي.

ثالثا: تطبيق عقوبات على نجل الرئيس اليمني أحمد علي صالح ورئيس جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي، وكذلك الطلب من الحوثيين بتنفيذ القرارات السابقة كالانسحاب من المراكز الحكومية التي سيطروا عليها، وتسليم أسلحتهم الثقيلة وبالطبع القرار تحت الفصل السابع وسيتم طرحه وتوزيعه رسميا خلال الأيام القليلة المقبلة.

قمت بمشاورات مع الدول الخمس دائمة العضوية فما مدى قبولها لمشروع القرار الخليجي وخصوصا روسيا؟

● هناك تأييد كبير لمشروع



السفير منصور العتيبي يتحدث إلى الزميلة بيان عاكوم (قاسم باشا)

كيف تقيمون نتائج مؤتمر المانحين الثالث من حيث ما تم بداية استضافة مؤتمر المانحين للمرة الثالثة على التوالي في الكويت، وترحيب صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بانعقاده، وضعا الكويت في مكانة دولية عالية حيث يوجد تقدير كبير جدا من قبل الأمم المتحدة، وجميع الدول المانحة، وهذا يسجل لنا، كما يعكس اهتمام البلاد بالشأن السوري ذي البعد الإنساني، فنحن دولة مسألة، ونتمنى أن ينتهي النزاع في سورية.

وبالنسبة لمؤتمر المانحين الثالث فنحن استجبنا لعقده للمساهمة في التخفيف عن معاناة السوريين الذين يقعون تحت طائلة أزمة إنسانية مستمرة منذ أكثر من أربع سنوات، وفي الواقع سبب طلب اجتماع ثالث هو نجاح المؤتمرين الأول والثاني الذين حققا نتائج ممتازة، حيث وصلت نسبة تسديد الماركين للالتزاماتهم في المؤتمر الثاني إلى 90٪، مما ساهم في توفير موارد مالية للمنظمات التي تعمل في الميدان، ولكن المشكلة الإنسانية الآن أن الأزمة الإنسانية في تزايد مستمر وعدد اللاجئين ارتفع من 600 ألف في المؤتمر الأول إلى 3 ملايين، لنصل الآن إلى 12 مليوناً يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، وللأسف دخلنا في لعبة الأرقام ومادامت الحرب مستمرة في سورية فقد التاجئين في تزايد.

نكرم أن نسبة تسديد الماركين للالتزاماتهم وصلت إلى 90٪، في حين كنا نسمع طيلة الفترة الماضية عن عدم تسديد الدول للالتزاماتها بشكل كاف، فهل تم التسديد قبل المؤتمر مباشرة؟

● في الواقع هناك خلط لدى الناس بين المبلغ الذي يتم جمعه خلال مؤتمرات المانحين، والمبلغ الذي تحتاجه الأمم المتحدة، فمثلا خلال مؤتمر المانحين الثاني تم إعلان عن قبل الأمم المتحدة مبلغا قدره 6 مليارات دولار، وما تم جمعه هو 2.4 مليار، فإذا نظرنا إلى المبلغ العام تكون نسبة التسديد ضئيلة، بينما إذا نظرنا إلى المبلغ فإن 90٪ من هذا المبلغ تم تسديده، وهذا ما يهمني هنا في الكويت بينما الأمم المتحدة يهمني الرقم الإجمالي للاحتياجات، وما أود الإشارة إليه أيضا أن المساعدات لا تصل كاملة 100٪ فمثلا إذا تحدثنا عن الوكالات التابعة للأمم المتحدة كالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين عندما نقدم لها مائة مليون دولار، فإن 10٪ منها تذهب مصاريف إدارية وتشغيلية وما تبقى يذهب إلى المحتاجين خصوصا خارج سورية، أما النازحون داخل سورية بعضهم فتصلهم المساعدات بسهولة، والبعض الآخر قد لا تتمكن وكالات الأمم المتحدة من إيصال المساعدات اليهم نظرا لوجود عراقيل أمامها من الناحية الأمنية، فمسألة الوصول إلى النازحين ليست بالعملية السهلة.

ما الآلية التي ستعتمدها الكويت في توزيع المساعدات

للشعب السوري وهل سختلفت عن المؤتمرين السابقين؟

● لم يتم حتى الآن تقسيم سيتم اتخاذ إجراءات ضدهم وسيتم وضعهم على لائحة العقوبات إلا أنه لم يحصل شيء، وهذا ما أعطى الضوء الأخضر للحوثيين بشكل غير مباشر أن يتمددوا وسيطروا ويقوموا بإقصاء الحكومة الشرعية، ويضعوا المبادرة الخليجية في مهبط الريح، فهذه المشكلة الأساسية، ونحن كنا كمجلس تعاون خليجي المبادرين بالضغط على مجلس الأمن لاتخاذ القرار الأخير رقم 2201، والآن نحن في صدد التشاور حول مشروع قرار جديد بشأن الأزمة اليمنية.

حدثنا أكثر عن مشروع القرار الجديد وأبرز بنوده ومتى سيتم طرحه رسميا في مجلس الأمن؟

● هذا المشروع الجديد تم إعداده من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع الأردن (الدولة العربية العضو في مجلس الأمن)، وبالتنسيق مع بريطانيا وأميركا وفرنسا، ودخلنا في مشاورات بشأنه مع الجانب الروسي وكذلك الصين والدول العشر غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والعناصر الأساسية للمشروع هي:

أولا: أن يدين مجلس الأمن الإجراءات الأحادية التي قام بها الحوثيون.

ثانيا: أن يؤكد المجلس على دعمه للشرعية في اليمن، وهي شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي.

ثالثا: تطبيق عقوبات على نجل الرئيس اليمني أحمد علي صالح ورئيس جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي، وكذلك الطلب من الحوثيين بتنفيذ القرارات السابقة كالانسحاب من المراكز الحكومية التي سيطروا عليها، وتسليم أسلحتهم الثقيلة وبالطبع القرار تحت الفصل السابع وسيتم طرحه وتوزيعه رسميا خلال الأيام القليلة المقبلة.

قمت بمشاورات مع الدول الخمس دائمة العضوية فما مدى قبولها لمشروع القرار الخليجي وخصوصا روسيا؟

● هناك تأييد كبير لمشروع

للشعب السوري وهل سختلفت عن المؤتمرين السابقين؟

● لم يتم حتى الآن تقسيم سيتم اتخاذ إجراءات ضدهم وسيتم وضعهم على لائحة العقوبات إلا أنه لم يحصل شيء، وهذا ما أعطى الضوء الأخضر للحوثيين بشكل غير مباشر أن يتمددوا وسيطروا ويقوموا بإقصاء الحكومة الشرعية، ويضعوا المبادرة الخليجية في مهبط الريح، فهذه المشكلة الأساسية، ونحن كنا كمجلس تعاون خليجي المبادرين بالضغط على مجلس الأمن لاتخاذ القرار الأخير رقم 2201، والآن نحن في صدد التشاور حول مشروع قرار جديد بشأن الأزمة اليمنية.

حدثنا أكثر عن مشروع القرار الجديد وأبرز بنوده ومتى سيتم طرحه رسميا في مجلس الأمن؟

● هذا المشروع الجديد تم إعداده من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع الأردن (الدولة العربية العضو في مجلس الأمن)، وبالتنسيق مع بريطانيا وأميركا وفرنسا، ودخلنا في مشاورات بشأنه مع الجانب الروسي وكذلك الصين والدول العشر غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والعناصر الأساسية للمشروع هي:

أولا: أن يدين مجلس الأمن الإجراءات الأحادية التي قام بها الحوثيون.

ثانيا: أن يؤكد المجلس على دعمه للشرعية في اليمن، وهي شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي.

ثالثا: تطبيق عقوبات على نجل الرئيس اليمني أحمد علي صالح ورئيس جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي، وكذلك الطلب من الحوثيين بتنفيذ القرارات السابقة كالانسحاب من المراكز الحكومية التي سيطروا عليها، وتسليم أسلحتهم الثقيلة وبالطبع القرار تحت الفصل السابع وسيتم طرحه وتوزيعه رسميا خلال الأيام القليلة المقبلة.

قمت بمشاورات مع الدول الخمس دائمة العضوية فما مدى قبولها لمشروع القرار الخليجي وخصوصا روسيا؟

● هناك تأييد كبير لمشروع

انتقادات لعمل مجلس الأمن

عن مدى قدرة المجموعة العربية في تحقيق إنجازات للقضايا العربية في مجلس الأمن، خصوصا أنه سيسعى ويعمل بازواجين، ذكر السفير العتيبي، «أنه يوجد الكثير من الانتقادات على عمل مجلس الأمن وأن المجموعة العربية تطالب بمقعد عربي دائم إلى